(٢٠) مليون دولار سنوياً مقدار الهدر في تسرب الغاز

إسطوانة واحدة مملوءة غير من ثلاثٍ شبه فارغة

بغداد/ سليم مجيد جمعة

يعاني المواطن بشكل عام والبغدادي بشكل خاص من شحة مادة الغاز وقلة تجهيزه بها خلال السنوات الماضية وما زالت معاناة من دون حلول جدية وقبل شهرين من الان اعلنت شركة توزيع المنتجات النفطية عن زيادة حصة المواطن من مادة الغاز السائل بموجب البطاقة التموينية الى ثلاث اسطوانات شهريا وهذا الاعلان بعث الارتياح في نفوس المواطنين لان وزارة النفط بدأت تستعيد انفاسها وصارت تعلن عن زيادة حصة المواطن من مادتي النفط الابيض والغاز لا بل تحثهم على الاسراع بتسلمها ومطالبة المجالس البلدية بذلك من خلال تصريحات بعض السادة المسؤولين في الوزارة او شركة التوزيع.

ولكن واقع الحال يثبت عكس ذلك حيث لا وجود لاي تحسن وباعتباري رئيساً للجنة الوقود في مدينة الشعلة اخذت ابحث عن مدى جدية وصدقية هذا الاعلان وما هي المعايير التي استندت عليها الشركة لتعلن عن هذه الزيادة واتساءل.

- هل استنفدت جميع البطاقات التموينية لمدينة بغداد قبل نهاية الشهر؟
- هل بدأت اسطوانات الغاز المملوءة تتكدس في الساحات والمعامل من دون سحب من قبل المواطنين؟
- هل خزن الغاز الفل ملأ المستودعات ان سعر الاسطوانة في السوق السوداء صار مساوياً للسعر الرسمي او اكثر منه بقليل؟

فاذا كان لا هذا ولا هذا ولا ذاك اذن لماذا هذا الاعلان؟

نحن كمجالس محلية تابعة الى المجلس البلدي لقاطع الكاظمية نعاني شحة كبيرة في مادة الغاز اضطررنا في بعض الاشهر الى توزيع اسطوانه واحدة بدل الاسطوانتين من اجل شمول اكبر عدد ممكن من العوائل ومع ذلك لم نتمكن من سد حاجة المواطنين شهريا وان نسبة التجهيز في احسن الحالات من المادة اعلاه لم تتجاوز ٦٠٪ ومثال على ذلك مدينة الشعلة التابعة الى قاطع الكاظمية وهي من المناطق الفقيرة والشعبية المحدودة الدخل تسكنها بحدود (٤٠) الف عائلة ولسد حاجتها من الغاز شهريا نحتاج الى (٨٠) الف اسطوانة بواقع اسطوانتين لكل بطاقة تموينية فمنذ تاريخ ٢٠٠٥/٦/١ ولغاية نهاية شهر تشرين الاول لعام ٢٠٠٧ لم يصل مجموع الاسطوانات المستلمة والموزعة شهريا الى (٥٠) الف اسطوانة شهريا لكل عائلة فبالنتيجة هي اعجز من ان توفر ثلاث اسطوانات ويجب علينا البحث عن السبب الحقيقي وهو الهدر الحاصل في مادة الغاز والسرقة القانونية والاصولية في المعامل الاهلية والحكومية التي تصل نسبتها الى ٢٠٪ وبمشاركة شركة تعبئة الغاز التي تتحمل المسؤولية الكبرى لعلمها بالموضوع او عدمه وذلك لعدم وضع الحلول المناسبة ومعالجة المشكلة الحقيقية ومن خلال المعلومات التالية يتبين لنا ضخامة المبالغ المهدورة سنوياً وحسب علمي ان كلفة الطن الواحد من الغاز السائل المستورد بحدود (٧٠٠$)ولنفرض ان معدل كمية الغاز المستورد يومياً هو (٤٠٠) طن وهي اقل كمية فتكون كمية الغاز المتسربة من الاسطوانات والفائضة في المعامل بحدود (٨٠ طناً) × ٧٠٠$= ٥٦٠٠$يومياً ويكون المجموع المبلغ شهريا (٥٦٠٠$× ٣٠يوم =١٦٨٠٠٠$ وعليه يكون مجموع المبلغ المتسرب سنويا هو ١٦٨٠٠٠٠$× ١٢شهر= ٢٠١٦٠٠٠٠$مبلغ بحدود (٢٠) مليون دولار تهدر سنوياً الا يستحق ان توضع لها حلول مناسبة لمعالجة هذا الهدر ولنتابع الاتي:

اولاً: قصر فترة اشتغال اسطوانات الغاز والتي لا تتجاوز الاسبوع او العشرة ايام في احسن الحالات وذلك بسبب كثرة تجمع الشوائب والترسبات (الاصلاج) في الاسطوانات والذي يصل في بعض الاسطوانات من (٣-٥) كغم او اكثر مما يقلل من كمية الغاز التي من المفترض ان تعبأ في كل اسطوانة وهي (١٢) كغم وكلما زادت الشوائب في الاسطوانات قلت كمية الغاز المعبأ وزادت نسبة الفائض من الغاز (السرقة القانونية) علما ان نسبة الاسطوانات المتخمة بالترسبات تصل الى اكثر من ٧٠٪ من الاسطوانات الداخلة في الخدمة والمتداولة في الاسواق.

وحسب معلوماتي المتواضعة فان عدد اسطوانات الغاز في مدينة بغداد بحدود (٤) ملايين اسطوانة داخلة ضمن الخدمة والعمل وان هذا العدد الضخم من اسطوانات يحتاج الى صيانة دورية ومستمرة تتناسب وحجم الترسبات التي تتعرض لها الاسطوانات بسبب شوائب وسوائل اخرى مصاحبة لمادة الغاز المستخدم حالياً وهو غاز مستورد الذي يعتبر اقل نقاوة وجودة من الغاز العراقي فاننا نحتاج الى مضاعفة الجهود من اجل تنظيف وتخليص الاسطوانات من هذه الترسبات التي تعود بالضرر على المواطن والدولة حيث اخذت فترة اشتغال الاسطوانة بالعد التنازلي بعد ملئها بالغاز فاصبحت مدة اشتعالها لا تتجاوز الاسبوع او عشرة ايام في احسن الحالات والفرق بينها وبين الاسطوانة الجديدة مضاعف لان مدة اشتغال الاسطوانة الجديدة تتراوح من (٢٠-٢٥) مليون اسطوانة وحتى الاسطوانات الجديدة التي دخلت الخدمة قبل سنة او اكثر هي الان تعاني ثقل وزنها بسبب كثرة الترسبات المتجمعة فيها وهذه النسبة في تزايد مستمر والسبب هو تعطيل ورش واقسام الصيانة في المعامل الاهلية كافة وقسم من المعامل الحكومية وان وجدت فهي صورية ولا تقوم بدورها الحقيقي لضعف المتابعة والرقابة عليها وكثرة الفساد المتفشي في جميع المعامل (حكومية واهلية) ومن خلال المعادلة الرياضية البسيطة التالية تتوضح الصورة ويظهر عظم المشكلة حيث تقوم شركة تعبئة الغاز حالياً بصيانة وتنظيف (١٥٠٠) اسطوانة يومياً وهذا الكلام اكده مدير شركة تعبئة الغاز اذن هي تقوم بتنظيف وصيانة (٤٥) الف اسطوانة شهريا.

(١٥٠٠ اسطوانة× ٣٠ يوماً= ٤٥ الف اسطوانة) وعليه فانها ستقوم بصيانة وتنظيف (٥٤٠) الف اسطوانة سنويا (٤٥٠٠٠ شهريا×١٢=٥٤٠٠٠ اسطوانة هذا اذا كان العدد ثابتاً وهو ١٥٠٠ اسطوانة يوميا والعمل مستمر طوال ايام السنة وبلا توقف وحتى ايام الجمع والعطل الرسمية والاعياد فاننا نحتاج الى (٨) سنوات في اقل تقدير لكي ننظف الاسطوانات جميعها!!

لننتقل الى الغاز وشوائبه ونفترض ان بعد كل ملء للاسطوانة تركد ترسبات فيها بحدود (٢٥٠) غم أي ربع كغم وهي اقل نسبة ولنفترض ايضاً ان الاسطوانة تملئ مرة واحدة في كل شهر في اقل التقادير فيكون مجموعة الترسبات في السنة الواحدة هو (٣ كغم) (١/ ٤×١٢شهر=٣ كغم) وبعد خمس سنوات سيكون مجموع الترسبات (١٥ كغم) في كل اسطوانة وبذلك تكون الاسطوانة عديمة الفائدة وفترة اشتغالها تتراوح ما بين يوم واحد الى ثلاثة ايام وهذا ما يحصل بالفعل الان فخلال السنوات الاربع الماضية لم تجر أي عملية تنظيف وصيانة حقيقية للاسطوانات ادت الى تزايد نسبة الشوائب وقلة الغاز كما اشرنا انفا.

الامر الاخر الذي يوضح لنا ذلك هو ان معدل استهلاك العائلة الواحدة من مادة الغاز يوميا للطباخ فقط يتراوح من (٥٠٠-٧٥٠) غم وعليه يمكن حساب كمية الغاز الموجود في الاسطوانة من خلال عدد ايام اشتغال الاسطوانة.

ثانياً: ان لتكرار عملية ملء الاسطوانات بالغاز لمرتين او ثلاث مرات خلال الشهر الواحد اضرار اخرى منها تلف نابض الصمام (الولف) او التقليل من فاعليته مما يتسبب في تسرب كميات كبيرة من الغاز في الهواء تقدر بالاف الكيلو غرامات يومياً لان اكثر ٥٠٪ من الاسطوانات الموجودة حالياً تعاني هذه الحالة وهي خسارة كبيرة على الدولة التي تقوم بدفع ملايين الدولارات من اجل استيراد هذه المادة وايصالها الى المواطن الفقير وهو المتضرر الاخر من هذه الحالة بحيث تكلفه في بعض الاحيان الى دفع ربع راتبه الشهري من اجل الحصول على ما يكفي عائلته شهريا من هذه المادة من السوق السوداء علما ان العوائل التي جهزت بثلاث اسطوانات لم تستفد من الاسطوانة الثالثة لتسرب الغاز منها لكل ما تقدم من يتحمل هذا الهدر في اموال الشعب والسرقات لكميات الغاز الفائضة التي تذهب في جيوب المدراء واصحاب المعامل وبعض المستفيدين والملايين تسرق امام انظر الجميع والازمة تشتد والمواطن يستغيث والشركة تخشى خسارة بعض الملايين اذا قامت بتنظيف الاسطوانات وهي تساهم في ضياع ملايين الدولارات وبخس حق المواطن.

لكي نقطع الطريق امام اصحاب المعامل وبعض السراق ولا نمنحهم الفرصة بهذه السرقات المستترة بالقانون والتي لا تترك أي اثر للمسائلة والادانة وحتى ان لا نكون شركاء معهم في ذلك يجب على وزارة النفط وشركة تعبئة الغاز اذا كانت جادة وموضوعية في انهاء هذه الازمة ووضع الحلول والعلاجات المناسبة للسيطرة والمحافظة على كميات الغاز الفائضة والمتطايرة من الاسطوانات واستغلالها الاستغلال الامثل ان تقوم بالامور التالية:

١- رفع عدد الاسطوانات التي يتم ملؤها بالغاز من (٨٠-٩٠) اسطوانة للطن الواحد من الغاز السائل بحيث يكون مجموع الاسطوانات (١٨٠٠) اسطوانة مقابل حوضية نقل الغاز (البطل) والذي سعته (٢٠) طناً بدلاً من (١٦٠٠) اسطوانة حاليا وكاجراء سريع للاستفادة من الفائض.

٢- تشكيل لجنة في كل معمل اهلي وحكومي مهمتها احتساب كمية ترسبات لكل اسطوانة يجهزون بميزان لوزن الاسطوانات قبل الاملاءاو اخذ عينة عشوائية من حمل السيارة المراد تجهيزها وتثبيت نسبة الترسبات كمعدل ويتم احتسابها مع انتاج المعمل الكلي وتضاف كوادر الى خزين المعمل لليوم التالي وتكون هذه اللجنة من الدوائر التالية:

أ- ممثل من شركة توزيع المنتجات النفطية
ب- ممثل عن مشروع السيطرة على انسيابية توزيع المنتجات النفطية
ج- ممثل عن المجالس البلدية
د-ممثل عن شركة تعبئة الغاز

٣- تقوم شركة تعبئة الغاز باملاء عدد من الاسطوانات الجديدة المكدسة في مخازنها في مقر الشركة/ التاجي ولنفترض (مئة الف اسطوانة) وضخها الى الساحات الحكومية وعن طريق معمل تعبئة غاز الدورة حصرا ليتم متابعتها من قبل ممثلي المجالس المتواجدين في الساحات على ان يتم خلال شهر واحد فقط.

٤- في نفس الوقت يجب على شركة تعبئة الغاز القيام بحملة واسعة وكبيرة لتفريغ وتنظيف الاسطوانات من الشوائب والترسبات مع استبدال الصمام (الولف) للاسطوانات واعادة تاهيلها مع تلف المعطوب منها وسحبها من التداول في الاسواق.

٥- ضخ الكمية المتبقية من الاسطوانات الجديدة او نسبة منها وبيعها على المواطنين عن طريق المعامل الحكومية وباسعار تتناسب وقدرة المواطن على شرائها ونقترح ان يكون السعر يتراوح من (٢٠-٥٠) الف دينار الى الاسطوانة الواحدة وتشجيع المواطن على شرائها بدلا من تركها عرضة الى الصدأ وتكديسها في المخازن.

٦- الزام جميع المعامل الاهلية والحكومية بتاهيل ورش واقسام الصيانة فيها والزامها بتنظيف (١٠٪) من مجموع الاسطوانات المعبئة يومياً وتكون اللجنة اعلاه فقرة (٢) بالاشراف على ذلك ورفع تقرير اسبوعي مفصل الى شركة تعبئة الغاز بذلك مع فرض غرامات مالية رادعة بحق المخالفين.

لكل ما تقدم من الحلول والمقترحات ومعاناة الناس نضعها بين ايديكم اسهاما منا في تشخيص مواضع الخلل ووضع العلاجات المناسبة لها والارتقاء بالعمل الى اعلى المستويات وتحقيق افضل النتائج وتخفيف المعاناة التي يتعرض لها ابناء هذا البلد الجريح املين الاخذ بها ودراستها والعمل بما ترونه مناسباً ويخدم المصالحة العامة وفقكم الله بما فيه الخير والصلاح ولكم جزيل الشكر والتقدير.

عضو لجنة الطاقة في غرفة عمليات مجلس محافظة بغداد

من المسؤول؟

طفرات متسارعة لأسعار الصمون

بغداد/ كريم الحمداني

مطلوب من قحطان ان يرصد (١٥٠) الف دينار من راتبه كمصروف لشراء الصمون بعد ان اصبح سعر الصمونة الواحدة في بغداد(١٢٥) دينارا او اكثر وبات الالف دينار يساوي (٨) صمونات او اقل.

يقول قحطان وهو معلم لديه خدمة في مجال اختصاصه نحو (٣٠) سنة ان راتبي يبلغ (٤٠٠) الف دينار وعائلتي مكونة من (٨) افراد واسكن في دار ايجارها(٢٠٠) الف دينار شهريا وانا المعيل الوحيد لعائلتي وبحسبة بسيطة بعد دفع الايجار لم يبق من راتبي سوى (٢٠٠) الف دينارعلي ان ادفع منها(١٥٠) الف دينار لشراء الصمون الذي تشهد اسعاره تقلبات سريعة من دون معرفة الاسباب وهي مادة اساسية لايمكن الاستغناء عنها .خاصة ان حصة الطحين في مفردات البطاقة التموينية متذبذبة وغير مستقرة التجهيز والتي كانت تساعدنا كثيرا عن طريق خبزها في الافران مقابل ثمن زهيد قياسا لما نعانيه حاليا وهو يطالب الاجهزة الرقابية التابعة لوزارة التجارة وغيرها تفعيل دورها في الحد من ظاهرة ارتفاع اسعار الصمون والخبز.

اما ابو كرار متقاعد فقال اتقاضى كل شهرين راتبا تقاعديا يبلغ(٢٥٠) الف دينارواعيل (٧) افراد واسكن مشتمل ايجاره(١٢٥) الف دينار فوجئت كرب اسرة بزيادة اسعار الصمون والخبز فبعد ان كنت اشتري(١٢) صمونة بألف دينار صار هذا الالف لايعادل سوى ستة صمونات مما جعلني اشعر بقلق حقيقي كيف اوفرمعيشة اسرتي وكلهم طلبة يحتاجون الى مصاريف اخرى عدا الغذاء وقالت يسرى سعيد وهي ارملة فقدت زوجي في احد الاعمال الارهابية وترك بذمتي ثلاثة ابناء اكبرهم لايتجاوز عمره عشرة سنوات ومحل بسيط في البيت كان يعمل به بعد ان عجز على ايجاد فرصة عمل وهو خريج كلية لتدبير معيشتنا . ان اسعار الخبز والصمون باتت تؤرقني بشكل كبير حيث ان المحل لايكاد يسد مصروفات اولادي في المدرسة .وقدمت طلباً لشمولي بأعانة شبكة الحماية الاجتماعية منذ مدة وانا انتظر وطالبت المعنيين في وزارة التجارة بمتابعة عمل الافران والمخابزوالعمل على وفق الضوابط في تحديد الاسعاروتهيئة احتياجاتها من الوقود الكافي والطحين لا ان تترك هكذا.

اراء اصحاب المخابز والافران

وقال محمد مصطفى صاحب مخبز المصطفى في منطقة بغداد الجديدة ان هناك حزمة اسباب تقف وراء ارتفاع اسعار الخبز والصمون اهمها عدم تجهيز الافران والمخابز باحتياجاتها من الوقود والطحين من قبل وزارتي النفط والتجارة فبعد معاناة كبيرة نجهز بألف لتر لاتكفي لمدة عشرة ايام ويصلنا بسعر(٢٥٠) الف دينار اما بقية ايام الشهر علينا ان نشتريه من السوق السوداء بسعر(١٨٥) الف دينار للبرميل الواحد ومخبزي يحتاج الى(١٣) برميلاً شهريا وهذه السنة سيتم تجهيزنا بحصة اخرى بالسعر التجاري حيث نتسلمها مع اجور النقل بمبلغ (٨٠٠) الف دينار اما بالنسبة للطحين فأن وزارة التجارة اوقفتها بعد سقوط النظام مباشرة واعتمدنا على التجار في تأمينه الان وصل سعر الطحين الاسمرالى(١٨) الف دينار للكيس الواحد والابيض يتراوح سعره مابين (٣٧-٤٠)الف دينار فضلا عن ارتفاع اجور العمال في المخبز الى(٢٥) الف دينار يوميا بعد ان كانت (٤) الى(٦) يوميا وكل هذا انعكس على ارتفاع اسعار الخبز والصمون والمواطن هو الضحية . واقترح بزيادة حصة المخابز والافران من الوقود وضرورة التزام الطحين مثل السابق وان لايترك بأمزجة التجار.

اما صاحب افران البيضاني من ذات المنطقة فأكد ان حصة الوقود المخصصة شهريا لنا غير كافية لذلك نضطر الى استخدام النفط الاسود الخام الذي نشتريه من السوق بسعر(٤٥٠) الف دينار للبرميل الواحد فضلا عن ايقاف تجهيزنا بالطحين منذ السقوط وان الطحين الذي يستورده التجار من تركيا وسوريا وايران فرضت عليه الحكومة(١٠٠) دولار على الطن الواحد كما ان الطحين المستورد من تركيا وسوريا متوقف حاليا من دون معرفة الاسباب ولم يتبق سوى الطحين الايراني امام المستوردين.

اما رعد قاسم صاحب افران العذراء في حي الخليج العربي فقال ان سبب ارتفاع اسعار الصمون والخبز يتحمله التجار الذين رفعوا سعر كيس الطحين سعة(٥٠)كغم من(٢٧) الف دينار الى (٤٠) الف دينار وعدم تجهيز المخابز والافران من قبل وزارة التجارة بحصص الطحين منذ اكثر من أربع سنوات مثلما كان سابقا وطالب المعنيين بدعم قوت الشعب وعدم اخضاعه لسياسة رفع الدعم.

بيع حصة الوقود

قال احد العاملين ان بعض اصحاب المخابز والافران يقومون ببيع الحصة الشهرية من الوقود مستغلين ضعف المتابعة من الاجهزة الرقابية بسعر (٧٥٠) الف دينار واستخدام بدلا منها النفط الاسود الخام لذات الكمية بسعر(٢٥٠) الف دينار والمفروض من المخابز ان تبيع(١٠) ارغفة بسعر(٥٠٠) دينار كونها تستخدم طحين الحصة الاسمر سواء من المواطنين او شرائه والحاصل اليوم انها تبيع(٤) الى(٦) ارغفة بسعرالف دينار مستغلين انعدام الرقابة من قبل فرق وزارة التجارة.

رأي الشركة العامة لتصنيع الحبوب

وعن هذا الموضوع قال مسؤول الاعلام في الشركة العامة لصناعة الحبوب احدى تشكيلات وزارة التجارة محمد جواد ان سبب عدم تجهيز المخابز والافران بمادة الطحين مثلما كان معمولا به سابقا عدم وجود تخصيصات مالية لشراء حبوب مخصصة للانتاج الخبز والصمون تبيعها الشركة لاصحاب هذه المخابزاضافة الى الخميرة بسعر مدعوم وتوفير هذه التخصيصات هي من مسؤولية جهات عليا مشيرا الى ان مطاحن الشركة جاهزة للانتاج هذه الحبوب وان الشركة تعمل وفق ماتحصل عليه من تخصيصات حاليا على توفير الطحين ضمن مفردات البطاقة التموينية.

وبين جواد ان الشركة تقوم مطلع كل عام بتجديد اجازة المخابز والافران حتى يتسنى لاصحابها الحصول على حصة الوقود من وزارة النفط والتي تم زيادتها هذا العام من الف لتر شهريا الى الفين الالف الثاني بالسعر التجاري.

في البصرة:

مرافق سياحية اضحت أطلالاً ومدينة العاب جرداء

البصرة/ صفاء الغانم

تتمتع مدينة البصرة المطلة على الخليج العربي، بخصوصية تؤهلها لان تكون منطقة جذب سياحي واستثماري يرفد الاقتصاد العراقي النامي ببطء الى جانب قطاعي النفط والاتصالات، الا ان ذلك يبدو مستحيلاً طبقاً لانعدام صناعة السياحية وتدمير بنيتها التحتية والطبيعية بعد ٣ حروب مدمرة واهمال مستمر للحكومات العراقية طيلة اربعة عقود.

المرافق السياحية التي كانت تشتهر بها مدينة البصرة خلال اعوام السبعينيات اضحت اليوم اطلالاً وخرائب وساحات جرداء تستغلها عوائل كمجمعات سكنية تعرف محلياً بـ (الحواسم)، ومن اهم تلك المرافق مدينة السندباد السياحية والمغلقة حالياً بسبب الدمار الذي لحقها بعد عمليات التخريب والنهب، اضافة الى مدينة العاب البصرة الشهيرة اضحت اثرا بعد عين واحتلالها من جماعات الحواسم.

اما المرافق السياحية الاخرى كمتنزه الخورة فقد اقفل منذ اربعة اعوام لاعمال الصيانة والترميم، لكن على الرغم من انجاز ٨٠ ٪ منه وتوقف العمل فيها، ما زالت قطع كونكريتية واسلاك شائكة خجولة تقطع الجسر الصغير المؤدي لها.

ويعاني اهالي المدينة ايام الاعياد قلة الاماكن الترفيهية التي يتوجهون اليها لقضاء ساعات قليلة بعد قضاء اشهر طويلة في المنازل انتظاراً تلك المناسبات التي يطغى الجو الاحتفالي فيها على متعة اكتشاف جمالية المكان البائسة.

في ايلول الماضي، سلمت القصور الرئاسية الى حكومة البلاد من القوات المتعددة الجنسية استعدادا لتسليم الملف الامني الذي تم منتصف كانون الاول السابق، فدارت حينها معارك بين مكاتب الحكومة العراقية في بغداد ومكاتب الحكومة المحلية في البصرة حول مصير ٥ قصور كبيرة تمتد على ضفاف شط العرب بمساحة ٤ كم وطول ٢ كم، شيدت ما بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٣.

غالي مطر الموسوي رئيس لجنة الاعمار والتطوير في مجلس محافظة البصرة قال في حديث خاص بالمدى ان الحكومة المركزية اعطت في ايلول الماضي الضوء الاخضر لمجلس ادارة المدينة احقية التصرف بها بأعتبارها مرافق عمرانية محلية.

لكن الامر الذي لم يكن متوقعاً، ان قطعات من الجيش العراقي تمركزت في القصور الخمسة بعد تسلمها من القوات البريطانية، ويقول الموسوي بهذا الصدد كنا نتوقع ان يتم تسليمها الى المجلس، فلدينا عدد من الخطط لتفعيلها اهمها تحويلها الى منتجع ترفيهي وسياحي لاهالي البصرة الذي لم يعد لهم متنفس سوى شارع الكورنيش الذي يكتظ بالرواد ايام الاعياد، او مقترح تحويلها الى مجمع طبي متكامل او رئاسة جامعة او قصر للعدالة، لكن النية تتجه لتحويلها الى مرفق سياحي.

ويضيف الموسوي ان الحيرة تنتاب اهالي المدينة حين يجدون انفسهم امام قلة المرافق السياحية والترفيهية في البصرة، فمدينة الالعاب التي كانت احد اهم الاماكن التي ترتادها العوائل البصرية سويت بالارض تماما.

ويكشف ان هناك دراسة لبناء مدينة العاب متكاملة على ضفاف شط العرب او داخل المدينة على ضفاف شط البصرة، لكن ذلك كله متوقف على تخصيص ميزانية للمشروع.منوهاً بأن موقع المدينة السابق بالقرب من شركة موانيء العراق يشغلها متجاوزون، الذين عليهم ان يتفهموا قرارات اخلاء الموقع التي قد تصدر في اية لحظة.

قائد شرطة البصرة اللواء جليل خلف خص المدى بقرار سينفذ قريباً بان حملة كبيرة ستشن ضد المتجاوزين في كل المواقع التي يشغلونها.